

الخلفية السياسية للحركة

عبد القادرياسين

لم يكد المشهد يختلف على القسام في فلسطين عنه في سوريا. فضلاً على أن فلسطين قبل أن يجتزئها الاستعمار البريطاني كانت بمثابة «سوريا الجنوبية»، فإن كلا القطرين رزحا معاً تحت نير استعمار غربي؛ سوريا تحت استعمار فرنسي، أما فلسطين فكان الاستعمار البريطاني من نصيبها، والقطران وضعا تحت الانتداب، كل منهما تحت انتداب الدولة التي استعمرته. وإن كانت المقاومة صفت الاحتلال الفرنسي، بمجرد تعديه على الأرض السورية، فيما توهم قطاع من أبناء النخبة الفلسطينية أن القوات البريطانية إنما أتت لتحرير البلاد من الحكم العثماني! لذا لم تواجه القوات البريطانية الغازية مقاومة، ووصل الأمر ببعض أبناء النخبة الفلسطينية أن شكلوا حزباً للترحيب بالاستعمار البريطاني، وحمل الحزب اسم «الحزب العربي الموالي لبريطانيا» (١٩١٧/١٢/٩)، وحتى لا تنزعج فرنسا الاستعمارية عمد آخرون من أبناء النخبة الفلسطينية إلى تشكيل «الحزب العربي الموالي لفرنسا»^(١)! على أن أيّاً من الحزبين لم يمتد به العمر لأكثر من ثلاثة أشهر، تبخرت الأوهام خلالها بوعود الاستعمارين، الإنجليزي والفرنسي، بمنح الاستقلال لفلسطين ضمن الولايات التي كانت خاضعة للدولة العثمانية.

لأن حاكم القدس العسكري، رونالد ستورز، كان يعادى اليهود فقد حث العرب الفلسطينيين على تشكيل مؤسستهم السياسية، ولكن على أساس طائفي أيضًا، وحملت المؤسسة الوليدة اسم «الجمعيات الإسلامية - المسيحية»^(٢)، وضمت أعيان المدن من كبار الملاك أساسًا، وهي الطبقة التي احتكرت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية على مدى عشر سنوات متصلة، هي عمر المرحلة الأولى من تلك الحركة (١٩١٩-١٩٢٩).

في ٢٥ / ٤ / ١٩٢٠ انتدب مؤتمر سان ريمو بريطانيا على فلسطين، فأنتهت الأخيرة حكمها العسكري لفلسطين، ووصل القطب الصهيوني البريطاني، هربرت صموئيل، إلى فلسطين، ليتولى منصب أول مندوب سام بريطاني على فلسطين، ولمدة خمس سنوات متصلة، وقد بذل صموئيل، ومعه النائب العام الصهيوني، نورمان بنتوتش، قصارى جهدهما لتسهيل إقامة الوطن القومي اليهودي «في فلسطين»، كما نص «وعد بلفور»، ومن بعده «صك الانتداب» الذي أصدرته «عصبة الأمم»، في ٢٤ يوليو/ تموز ١٩٢٢^(٣)، الأمر الذي أضعف على إجراءات الانتداب البريطاني وتشريعاته المحابية للصهيانية، في فلسطين، طابعًا شرعيًا.

عشية صدور قرار مؤتمر سان ريمو، بانتداب بريطانيا على فلسطين، انفجرت في ٤ / ٤ / ١٩٢٠، صدامات بين العرب واليهود، بمناسبة موسم النبي موسى، حيث يتجمع أهالي المدن الفلسطينية في القدس قبل توجههم إلى موقع النبي موسى (نحو ٣٠ كم شرقي القدس)^(٤). لم تكن الصدامات لأسباب طائفية، بل لأسباب وطنية، بعد أن اكتشف الشعب العربي الفلسطيني أن البريطانيين قد غدروا به ولم يبروا بوعدهم منح فلسطين الاستقلال بعد «تحريرها» من العثمانيين!

في هذه الصدامات التي استمرت ثلاثة أيام متصلة سقط من الجانبين نحو ٢٥٠ إصابة، تسعة أعشارهم من الجانب اليهودي.^(٥)

في أول مايو/ أيار ١٩٢١ احتفل الشيوعيون اليهود في تل أبيب بعيد العمال العالمي، ما أثار حفيظة الصهيانية هناك، ودفعهم إلى الاعتداء بالضرب على الشيوعيين المحتفلين، فما كان من الأخيرين إلا أن لاذوا بالمدينة الملاصقة لتل أبيب «يافا» وبالذات إلى حي المنشية الأقرب إلى تل أبيب. فظن أهالي ذلك الحي بأن اليهود الصهيانية يهاجمون حيهم، فتصدوا لهم^(٦)، وكانت صدامات تأسست على سوء الفهم!

في مارس/ آذار ١٩٢٤ احتفل الصهاينة بعيدهم الديني «المساخر» وقصدوا ارتداء ملابس رجال الدين الإسلامي، ما أثار غضب المسلمين، فتصدوا للاحتفال اليهودي، وكانت صدامات عيد إستر (المساخر)^(٧).

غنى عن القول أن كبار الملاك فرضوا على جماهير الحركة الوطنية الفلسطينية برنامجًا سياسيًا عجيبًا، عادى اليهود كدين، ولاذ ببريطانيا باعتبارها الحَكَم. فضلًا على أشكال كفاحية متواضعة فرضها كبار الملاك، لا تتعدى المؤتمرات، والمذكرة، والوفد، المسير حينًا إلى حكومة لندن، وأحيانًا إلى المندوب السامي البريطاني في القدس، للجار بالشكوى وتسول حل ما!

فيما حرصت «الجمعيات الإسلامية - المسيحية» على عقد مؤتمر وطني فلسطيني دوري، مرة كل عام، لكن صدمة كبار الملاك بفرض «عصبة الأمم» الانتداب البريطاني على فلسطين شل قيادة الحركة الوطنية، وأفقدتها القدرة حتى على عقد المزيد من المؤتمرات الوطنية، بعد المؤتمر السادس (١٩٢٤).

غير أن جملة أمور رفعت منسوب السخط الشعبي عام ١٩٢٨ فكان هجوم الجراد وتفشى وباء الطاعون، ووصول الركود الاقتصادي إلى البلاد، سابقًا العالم كله بعام، وامتداده في فلسطين زهاء خمس سنوات متصلة (١٩٢٨ - ١٩٣٢)، ناهيك عن توسع «الوكالة اليهودية» القيادة السياسية للصهاينة، وتوالى تسرب الأراضي من بين أصابع الفلاحين العرب الفلسطينيين وارتفاع منسوب البطالة في أوساط العمال العرب الفلسطينيين، حيث كانت هذه البطالة وذلك التسرب بفعل تشريعات الانتداب وإجراءاته، فضلًا على موجات الهجرة اليهودية التي تدفقت إلى فلسطين.

كانت البداية انعقاد المؤتمر الوطني السابع (٢٠ و ٢١ / ٦ / ١٩٢٨)، بعد انقطاع خمس سنوات متصلة، وفيه اقتسمت الثورة المضادة مع الوطنيين مقاعد «اللجنة التنفيذية العربية» التي أخذت على عاتقها قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية فيما بين مؤتمرين، بل إن المؤتمر كاد يتخذ قرارًا بقبول «حكومة وطنية في ظل الاحتلال»^(٨).

في «عيد كيبور» (١٥ / ٨ / ١٩٢٩) هتفت جمهرة صهيونية في القدس «الحائط حائطنا!» في إشارة إلى «حائط البراق»، الذي يقده المسلمون لأن الرسول الكريم (ﷺ) ربط البراق عنده، عندما صعد إلى السماء، فيما يزعم اليهود أن ذاك الحائط هو المتبقى من هيكل سليمان؛ لذا يطلقون عليه اسم «حائط الهيكل».

استفزت الهتافات الصهيونية مشاعر المسلمين، فخرجوا من صلاة الجمعة (١٦ / ٨ / ١٩٢٩) في المسجد الأقصى بالقدس، في مظاهرة حاشدة اصطدمت بحشود من اليهود الاستفزازيين. فكانت «هبة البراق» التي فاقت الصدمات الثلاثة السابقة في قوتها، وامتدادها المكاني (القدس، الخليل، وصفد)، والزمني (أسبوعين)، وحجم الخسائر البشرية (مقتل ١٣٣ يهوديًا، وجرح ٣٣٩ آخرين، مقابل قتل ١١٦، وجرح ٢٣٢). فيما ألقى القبض على أكثر من ألف شخص تسعة أعشارهم من العرب الفلسطينيين^(٩).

تكمن الأهمية التاريخية لهذه الهبة في إنهاؤها مرحلة، وابتدائها أخرى في حياة الحركة الوطنية الفلسطينية، أولاً: بعد أن تأكد لكل ذي عينين أن أشكال الكفاح التي فرضتها القيادة التقليدية للحركة الوطنية على جماهيرها كانت دون المستوى المطلوب في المواجهة مع الأعداء؛ وثانياً: بعد أن سقط قناع «الحكم» عن وجه الإنجليز، وتجلى تحيزهم للصهيانية، بالقول، والموقف، والسلاح؛ وثالثاً: بعد أن شبت البرجوازية العربية الفلسطينية عن الطوق، فتهيأت للدخول شريكاً صغيراً في قيادة الحركة الوطنية. لكن هذا الشريك الصغير حقق حضوراً فاق حجمه، أضعاف المرات؛ أولاً: بعد أن تجلى إفلاس البرنامج السياسي لكبار الملاك، وثانياً: لأن البرجوازية حملت، آنذاك، برنامجاً ثورياً، يتفق ومصالحها، وهي الطبقة الوليدة، بلا أسنان أو مخالب، وهي الراحة تحت نير عدو مزدوج (الاستعمار البريطاني، والصهيونية)، فضلاً على أنها مقطوعة الصلة بالسوق الرأسمالية العالمية، ناهيك عن توقها للاستقلال بسوقها المحلية. ما أهل تلك البرجوازية للاستقواء بالحركتين العمالية الفلاحية، الفتيتين، والنافرتين من كبار الملاك وبرامجهم، والمعانيتين من نير الانتداب والصهيونية، أضعاف ما كانت تعانيه بقية الطبقات والفئات الاجتماعية العربية الفلسطينية من هذين العدوين.

اللافت أن نفور الفلاحين من برنامج كبار الملاك، المتزايد في اطراد أفضى إلى تشكيل فلاحين لعصابة «الكف الأخضر»، التي اتخذت من اغتيال الإنجليز والصهيانية أسلوباً للانتقام^(١٠).

عند هذا الحد، طلب الساعد الأيمن للقسام، أبو إبراهيم الكبير (خليل محمد عيسي)، من قائده توظيف هذا كله، وإعلان الثورة المسلحة، لكن القسام طلب منه التريث؛ فلم يكن تنظيم القسام قد استكمل استعداداته في السلاح، والتدريب، والعدد، كما لم تكن الجماهير الفلسطينية قد أدارت ظهرها، تماماً، للقيادة التقليدية للحركة الوطنية. واختلفت المراجع

في رصد رد فعل أبي إبراهيم الكبير، فمن قائل بأنه استنكف، والتزم البيت، ومن قائل بأنه انشق عن التنظيم، غاضباً مستاءً من تلكؤ القسام^(١١). فيما نفى هو نفسه أيًا من الاستنكاف، أو الانشقاق^(١٢).

حملت الثلاثينيات الحركة الوطنية من التخطيط إلى انفتاح الرؤية، حيث غدا الاستعمار البريطاني «أس البلاء»، والصهيونية مجرد ذيل له، واعتمدت أساليب كفاح تصاعديّة ضد هذين العدوين، وانحسر نفوذ كبار الملاك، نسبيًا، دون أن ينتهي. وعبر اشتداد عود البرجوازية العربية الفلسطينية، في غير مجال؛ اقتصاديًا تأسست البنوك (البنك العربي [١٩٣٠])، والبنك الزراعي والصناعي العربي [١٩٣٣])، وسياسيًا تمكنت تجمعات جماهيرية محسوبة على البرجوازية من عقد مؤتمراتها لأول مرة؛ فانعقد في القدس فيما بين ١٢-١٤/١١/١٩٢٧، مؤتمر للصحفيين، تمخض فنتج عنه قرارات سياسية متقدمة، تختلف في الدعوة إلى الوحدة الوطنية، وانعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني السابع، ومقاومة النعرات الطائفية. أما المؤتمر الأول للطلاب، فقد امتطاه أبناء الأعيان من طلبة الجامعة الأمريكية في بيروت، وفرضوا عليه رؤيتهم، فكانت قراراته (١٢/٩/١٩٢٩)، أقرب إلى جناح كبار الملاك الذين لم يستسلموا أمام التقدم المطرد لبرنامج البرجوازية، فحثوا قريناتهم من النساء على عقد مؤتمر للحركة النسائية، انعقد فعلاً في القدس في ١٩/١٠/١٩٢٩، وانتهى إلى تنظيم مظاهرة بستين سيارة فارهة، طافت شوارع القدس، وتوسلت إلى المندوب السامي البريطاني، كي يعفوا عن أدانتهم المحاكم الانتدابية من الثوريين العرب الفلسطينيين. أما رجال الأعمال العرب الفلسطينيون، فعقدوا مؤتمرًا اقتصاديًا، في ١٤/١١/١٩٢٩، احتج على الحماية الجمركية للصناعات اليهودية في فلسطين، ودعا إلى تأليف شركة وطنية، لتنشيط الزراعة، والصناعة، والتجارة الوطنية. كما طالب المؤتمر بتأسيس بنك زراعي، وإنجاز مشروع «بنك مصر - فلسطين». وسياسيًا، أيد المؤتمر «مطالب الأمة العربية الفلسطينية السياسية»^(١٣).

في الوقت الذي نجح فيه العمال العرب الفلسطينيون - بدعم الحزب الشيوعي - في عقد مؤتمرهم الأول، مطلع ١٩٣٠، فكان الأول في أرجاء الوطن العربي. وتمخض المؤتمر فنتج عنه قرارات مهمة، مثل: الاحتجاج على منح حكومة الانتداب امتياز البحر الميت لشركات أجنبية، فيما دعا المؤتمر إلى العمل على حماية العامل، وإيجاد عيادات

طبية مجانية له، والعمل «لمصلحة الوطن، الاشتراك في كل أمر لا يتنافى مع مصالح العمال ومطالبهم». والاحتجاج لدى حكومة الانتداب على الغرامات التي فرضتها، والقوانين التي سنتها، والهجرة اليهودية التي سهّلتها، والصحافة التي خنقتها. وشدد المؤتمر على «استقلال فلسطين، استقلالاً تاماً، ضمن الوحدة العربية»، والإفراج عن المعتقلين السياسيين^(١٤).

فيما نهضت الحركة الفلاحية بعد ارتفاع وتائر اقتلاع الفلاحين من الأرض، لحساب الصهاينة ومؤسساتهم. ففي ٣٠ / ١١ / ١٩٢٩، اقتلعت فلاحو «وادي الحوارث» (٢٥٤٦ أسرة)، شمال شرق فلسطين، من الأراضي التي كانوا يفلحونها هناك (نحو ألف دونم)، بعد أن باعها ملاكها من آل التيان (للبنانيين)، بسبب حرمان حكومة الانتداب البريطاني العرب غير الفلسطينيين من تملك أراضي في فلسطين، واتضح أن آل التيان كانوا قد رهنوا تلك الأرض ليهود! أما فلاحو مرج ابن عامر فقد اقتلعوا (١٩٢٠) من الأراضي التي كانوا يزرعونها (نحو ٨٠ ألف دونم)، بعد أن باعتها عائلة سرسق اللبنانية، بثمان بخس، ألحقوها بخمس قرى، قرب يافا (نحو ٢٣٠ ألف دونم)، في ١ / ٨ / ١٩٢٤^(١٥).

عاشت القيادة الوطنية الفلسطينية، غداة هبة البراق، أيام شد وجذب بين تياريهما؛ المهاود الذي يمثله كبار الملاك، والثورى الذى تُعبر عنه البرجوازية الفتية. إلى أن وصل أدولف هتلر إلى الحكم فى ألمانيا، مطلع ١٩٣٣، فارتفع منسوب الهجرة اليهودية، المتدفقة إلى فلسطين على نحو غير مسبوق؛ مما زاد الاحتقان الشعبى العربى الفلسطينى. ويظهر الجدول التالى منحى الهجرة اليهودية إلى فلسطين، خلال سنوات الاحتلال البريطانى، وحتى سنة ١٩٣٥.

موجات الهجرات إلى فلسطين^(١٦)

الفترة	حجم الهجرة
١٩٢٥ - ١٩٢١	٦٠,٧٦٥
١٩٣٠ - ١٩٢٦	١٠,١٧٩
١٩٣٥ - ١٩٣١	١٤٧,٥٠٢
المجموع	٢١٨,٤٤٦

بعد أن كانت الموجة الأولى إلى فلسطين، غطت سنوات ١٨٨٢ - ١٩٠٣، وضمّت نحو

ثلاثة آلاف يهودى، هربوا من الاضطهاد القيصرى لهم فى روسيا، بعد أن اشتركت عناصر يهودية روسية فى اغتيال قيصر روسيا، ألكسندر الثانى (١٨٨١)، فيما اقترب رقم الموجة الثانية ١٩٠٤-١٩١٤ من الأربعين ألف مهاجر، معظمهم صهاينة، اضطهدتهم السلطات القيصرية فى روسيا بعد أحداث ١٩٠٤-١٩٠٥ الثورية.

نأتى إلى أرقام الجدول، التى فاقت الستين ألفًا، فى النصف الأول من العشرينيات، التى قضاها الصهيونى البريطانى العريق، هربت صموئيل مندوبًا على فلسطين، مع ما اقترن بعصره من محاباة على المكشوف للصهيونية، فى الإجراءات، والتشريعات، فى شتى المجالات. لكن المنحنى عاد وهبط إلى نحو سُدس الرقم السابق عليه، أولًا بفعل تعثر المشروع الصهيونى فى فلسطين، وثانيًا تحت ضغط الضائقة الاقتصادية التى أخذت بخناق فلسطين مبكرة عامًا كاملًا عن الأزمة الاقتصادية العالمية، فغطت فلسطين ما بين ١٩٢٨ - ١٩٣٢. حتى سنوات تلك الضائقة شهدت ارتفاعًا ملحوظًا فى الهجرة اليهودية من فلسطين، تجاوزت ستة آلاف يهودى. فيما توقفت تلك الهجرة المضادة، ابتداءً من عام ١٩٣٢، وقد وصل فلسطين، فى السنة المذكورة؛ ٩,٥٥٣، وارتفع الرقم، فى العام التالى، إلى ٣٠,٣٢٧، وففز إلى ٤٢,٣٥٩ يهوديًا، فى العام ١٩٣٤، وإلى ٦١,٨٥، فى عام ١٩٣٥^(١٧).

تداعى الشباب العربى الفلسطينى إلى مؤتمر يناقش الخطر الصهيونى المتزايد، ومحاباة الانتداب للصهيونية. فاستجاب بعض أعضاء «اللجنة التنفيذية العربية» لمطلب الشباب، ودعوا إلى اجتماع عام فى دار اللجنة بالقدس، يوم ٢٤ / ٢ / ١٩٣٣، وحضره ٧٠ مندوبًا، من شتى أنحاء فلسطين، مثلوا التيارين الرئيسيين فى قيادة الحركة الوطنية، وافتتح رئيس اللجنة التنفيذية، موسى باشا كاظم الحسينى الاجتماع، مؤكدًا أنه «للمشاركة فى الرأي»، تلاه عونى عبد الهادى، الذى تحدث عن الهجرة، وانتقال الأراضى للمستوطنين اليهود ومؤسساتهم. فيما نوّه الشيخ عبد القادر المظفر بأن «الخطط السلبية لا تنفيذ»، فى الوقت الذى دعا فيه جمال الحسينى إلى تطهير الصفوف من السماسرة. واقترح عمر الصالح البرغوثى، ومحمود الدجاني الامتناع عن دفع الضرائب، فيما تقدم قطب الثورة المضادة فخرى النشاشيبي باقتراح مؤداه البدء بالعصيان المدنى، ما دام الكلام ليس عليه جمرك! انتهى الاجتماع إلى تشكيل وفد، برئاسة موسى كاظم، لمقابلة المندوب السامى، وتقديم

مذكرة له، ضد سياسة حكومة الانتداب في الهجرة وانتقال الأراضي، والمطالبة؛ بسد باب الهجرة، ومنع انتقال الأراضي للمستوطنين اليهود، وامتناع السياسيين العرب الفلسطينيين عن حضور الحفلات التي يقيمها مسؤولو الانتداب. وإذا لم يستجب المندوب السامي، فثمة اجتماع آخر للنظر في البديل.

أما المندوب السامي فرد بأنه ملتزم بصك الانتداب، وبالتالي لا يستطيع وقف الهجرة وانتقال الأراضي. وعلية تقرر عقد اجتماع آخر في يافا، يوم ٢٦/٣. وقبل أربعة أيام من الاجتماع أصدر موسى باشا بياناً، أكد فيه أن حكومة الانتداب تعمل على إجلاء الشعب العربي الفلسطيني عن بلاده، وإحلال غرباء محله. ودعا الحسيني إلى التخلص من الخصم البريطاني «بكل طريقة مشروعة!»^(١٨).

في الموعد المضروب التقى نحو ٦٠٠ عربي فلسطيني، وإن تغيب رأس الثورة المضادة، راغب بك النشاشيبي. واقترح عبد الغنى سنان استقالة رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، ورئيس بلدية القدس، وغيرهما. فرد عضو المجلس الإسلامي الشيخ صبري عابدين؛ برفض إقحام الوظائف الدينية في الاستقلالات! وأشار الخطباء إلى سياسة اللاتعاون في كل من مصر والهند. واقترح راغب الدجاني تشكيل لجنة لدراسة مسألة المقاطعة وشدد أحمد الشقيري على ضرورة استقالة الحاج أمين الحسيني، رئيس المجلس الإسلامي، وراغب النشاشيبي من رئاسة بلدية القدس. وفاجأ رئيس بلدية يافا، عاصم السعيد، المؤتمر بأن راغب النشاشيبي هاتفه معلناً استعداده للاستقالة «إذا أقرتها الأمة!» فيما وقف الحاج أمين الحسيني، ورفض «التورط» في الاستقالة!^(١٩).

بعد انسحاب أنصار النشاشيبي وافق الاجتماع على «اللاتعاون الاجتماعي»؛ أي مقاطعة الحفلات، والمجاملات مع الحكومة! كما وافق الاجتماع على مقاطعة البضائع الإنجليزية والصهيونية. وعلى أن تقوم لجنة على متابعة تنفيذ هذا كله تضم أعضاء مكتب اللجنة التنفيذية، وعضواً واحداً عن كل حزب^(*)، على أن تقدم تقريرها بعد شهرين. بيد أن هذه

(*) جاء ترتيب تلك الأحزاب، من حيث تاريخ التأسيس، على النحو التالي:

١- مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني، تأسس في يناير/ كانون الثاني ١٩٣٢، وترأسه راسم الخالدي، وخلفه يعقوب الغصن.

٢- حزب الاستقلال العربي، تأسس صيف ١٩٣٢، وترأسه عونى عبد الهادى.

٣- حزب الدفاع الوطني، تأسس في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٤، وترأسه راغب النشاشيبي. =

اللجنة لم تتعد الحبر على الورق، وبالتالي تم قبر فكرة «اللاتعاون» قبل أن تولد! فيما نَفَّذ الشعب نفسه اللاتعاون ذاك^(٢٠).

في الوقت الذي تزايد فيه الخطر المحقق بفلسطين، مع ارتفاع منسوب الهجرة، ومعها منسوب الأراضي المتسربة إلى المستوطنين اليهود ومؤسساتهم، فإن الحاج أمين الحسيني اختار أن يشكل وفدًا إسلاميًا طاف الأقطار الإسلامية لاستجداء معونات من أجل عمارة المسجد الأقصى! فيما صبَّت الصحف الوطنية جام غضبها على حكومة الانتداب لمحابتها الصهيونية في الهجرة وانتقال الأراضي^(٢١).

حين أحست «اللجنة التنفيذية العربية» بأن زمام الموقف بدأ يفلت من بين يديها التأمّت وقررت تنظيم مظاهرات في المدن الفلسطينية على التوالي، وبدون إذن السلطات. وفي يوم ١٣ / ٩ / ١٩٣٣، نظمت مظاهرة القدس، التي تصدرها زعماء البلاد، لكن الشرطة قمعت تلك المظاهرة، وقدمت بعض المتظاهرين للمحاكمة، فيما تمكن الأعيان من إخلاء سبيل أبنائهم دون محاكمة!^(٢٢)

توالت المذكرات على المندوب السامي تحذر من مغبة الاستمرار في محاباة الصهاينة. وشارك في تلك المذكرات «مؤتمر الشباب العربي»، وعدد من وطنيي نابلس. فيما توالت اجتماعات «اللجنة التنفيذية العربية»، يوم ٨ / ١٠، في محاولة يائسة للخروج من المأزق. وانتهى الاجتماع الثاني إلى دعوة الأمة للإضراب يوم ١٣ / ١٠، ترافقه مظاهرة في القدس يتقدمها موسى كاظم، وأعضاء اللجنة التنفيذية. واللافت أن مقررات اللجنة وعدت بالعدول عن سياسة الاحتجاج والخطب، وأن «عرب فلسطين فد يتسوا، يأسًا تامًا من الحكومة»^(٢٣)، إنه منطق «ما كانش العشم»!

في ٩ / ١٠ ذكّرت سلطات الانتداب اللجنة التنفيذية بأن البوليس سيقمع المظاهرة استنادًا إلى القانون! وفي اليوم التالي، قابل وفد اللجنة التنفيذية - برئاسة موسى كاظم - القائم بأعمال المندوب السامي الذي وعدهم بنقل مطالبهم إلى المندوب السامي عند عودته إلى البلاد^(٢٤).

٤- الحزب العربي الفلسطيني، تأسس في مارس/ آذار ١٩٣٥، وترأسه جمال الحسيني.

٥- الإصلاح، تأسس في يونيو/ حزيران ١٩٣٥، وترأسه حسن فخرى الشاشيبي.

٦- الكتلة الوطنية، تأسس في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٥، وترأسه عبد اللطيف صلاح.

(خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٣-٥٢٢، ٥٦٣-٥٦٥، ٥٧٣-٥٧٨).

فى الموعد المحدد انطلقت المظاهرة فى القدس، بالرغم من تحذيرات الانتداب، وقد فرّقها البوليس بالقوة. ما حدا باللجنة التنفيذية للالتئام، وتحديد ٢٧/١٠ يوماً للإضراب والتظاهر فى يافا، وقدم وفدان من سوريا وشرقى الأردن للمشاركة فى مظاهرة يافا، خاصة أن ميناء تل أبيب اليهودى كان سيفتح آخر الشهر نفسه، مع كل ما سترتب عليه من آثار كارثية على ميناء يافا العربى وعماله. وكانت مظاهرة يافا هذه بداية انتفاضة أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٣، التى فاقت كل ما سبقها من صدامات وهبة فى قوتها، وفى امتدادها المكانى والزمانى، وفى توجيه الحركة الوطنية ضربتها الرئيسية إلى الإنجليز، وفى مدى الخسائر البشرية^(٢٥).

قبل يومين من موعد المظاهرة ترأس موسى كاظم وفداً من اللجنة التنفيذية قابل المندوب السامى الذى أخبرهم بأنه لا يسمح بالتظاهر، ونصحهم بتقديم مذكرة إلى دار الحكومة فى يافا! وشرح كاظم للمندوب السامى أسباب اضطرار اللجنة التنفيذية للجوء إلى التظاهرات السلمية. وفى مقدمة تلك الأسباب الضغط الشعبى، فيما أخرجت حكومة الانتداب اللجنة التنفيذية، بدل أن تنقذها!^(٢٦)

وفى يوم الإضراب (٢٧/١٠) خرج المصلون من جامع حسن بك بحى المنشية فى يافا بما يربو على سبعة آلاف متظاهر متوجهين إلى دار الحكومة، فتصدت لهم قوات هائلة من الشرطة، وحرس الحدود، والفرسان، والقنّاصة المدججين بالسلاح والمحتمين بالمدرعات. وتحولت شوارع يافا إلى ساحة حرب حتى الرابعة من مساء اليوم نفسه. فأعلنت سلطات الانتداب الطوارئ فى يافا^(٢٧).

فى اليوم التالى نظمت مظاهرة مماثلة فى حيفا ضمت زهاء ألفى متظاهر، حاولوا احتلال محطة سكة الحديد، ومركز البوليس الرئيسى، وفى اليوم نفسه تظاهر نحو ثلاثة آلاف فى نابلس، حاولوا احتلال محطة سكة الحديد وضرب «بنك باركليز» البريطانى. واشتعلت المظاهرات فى القدس، يومى ٢٨ و٢٩/١٠، ومعها الصدامات الدامية، وأقفل المتظاهرون المحلات اليهودية، ونظمت قوات الجيش والبوليس مجزرة دموية فى القدس القديمة. وفى الليل أطلقت النار على مبنى الحكومة. وتوالت المظاهرات الصدامية فى كل من غزة، وعكا، وطولكرم. فأصدرت حكومة الانتداب قانون الطوارئ فى ٣٠/١٠، واستقدمت نجدات عسكرية من قواتها فى مصر وشرق الأردن. وفرضت الرقابة على الصحف،

فاحتجبت احتجاجًا، ومنعت الحكومة نفسها الاحتفال بدفن الشهداء، فعاندتها الجماهير، فيما استمر الإضراب السياسي العام حتى ١١ / ٣، وقد جاء توقفه بقرار من «اللجنة التنفيذية العربية»^(٢٨).

في الانتفاضة المذكورة، قُتل رجل بوليس واحد، وأصيب ٢٦ آخرون، فيما قُتل ٢٦ عربيًا فلسطينيًا، وجرح نحو ١٨٧ آخرون. واللافت للنظر أن يهوديًا واحدًا لم يصب في الانتفاضة^(٢٩) كل هذا بينما سماحة مفتى القدس الأكبر الحاج أمين الحسيني يجمع الأموال لإعمار الأقصى، تاركًا قادة البلاد لحييرتهم وحرجمهم!

إذا كانت عصابة «الكف الأخضر» قد جاءت لرفض أداء اللجنة التنفيذية، فإن عصابة أبو جلدة جاءت في سياق آخر.

أبو جلدة هذا هو أحمد المحمود، من قرية الطمّون، شمال شرق نابلس، تنازع مع بعض أقاربه، وانتهى النزاع بمقتل ثلاثة منهم، فألقى القبض على أبو جلدة، وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، لكنه تمكن من الهروب، وأصبح خارجًا على القانون، وسرعان ما التف حوله عدد من المطاريد، أهمهم صالح أحمد المصطفى (الشهير بالعميط)، من قرية بيتا، جنوب نابلس.^(٣٠)

بدأ أبو جلدة نشاط عصابته، في منطقتي نابلس، والجليل الوعرتين، منذ صيف ١٩٣٣، ودعا إلى مقاومة حكومة الانتداب. لكن أحد أفراد عصابته وقع في قبضة أجهزة أمن الانتداب في ١٩٣٣ / ٩ / ٢٥، فيما شاركت عصابة أبو جلدة، بجهدٍ مجدٍ، في انتفاضة أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٣. حيث قاد هجومًا برجاله، على مركز بوليس، وقُتل جنديين. وفي صيف ١٩٣٤ تمكنت أجهزة أمن الانتداب من إلقاء القبض على أبي جلدة والعميط، وقضت محكمة انتدابية بإعدامهما، وقد كان. فيما وجد محمود أبو حبرون (من وشى بأبي جلدة ورفيقه) مذبحًا في منزله!^(٣١)

يبدو أن تخويف كبار الملاك لجماهير الشعب مما جرى لها في انتفاضة أكتوبر/ تشرين الأول قد آتى أكله، كما أن الجناح الثوري في قيادة الحركة كف عن المطالبة بالمظاهرات الصدامية، فقررت «اللجنة التنفيذية العربية» في اجتماعها، مطلع يناير/ كانون الثاني ١٩٣٤، القيام بمظاهرات سلمية، بعد الحصول على تصريح من سلطات الانتداب، في أول أيام عيد الفطر (١٧ / ١ / ١٩٣٤)^(٣٢). ولم يكن غريبًا أن توافق سلطات الانتداب على تنظيم تلك المظاهرات، وإن حددت تلك السلطات خط سير كل مظاهرة.

فى ١٦ / ٣ / ١٩٣٤، توفى موسى كاظم باشا، متأثرًا بالجراح التى أصابته فى مظاهرة (٢٧ / ١٠ / ١٩٣٣)، ومعه غابت، تمامًا، «اللجنة التنفيذية العربية».

فى ١٣ / ٧ / ١٩٣٤، قررت قيادة «مؤتمر الشباب» تشكيل مجموعات لحراسة الحدود والسواحل الفلسطينية، فى سبيل التصدى للهجرات اليهودية السرية، التى بلغ متوسطها السنوى نحو ١,٥٠٠ مهاجر يهودى. وقرب مستوطنة ناتانيا، نشب اشتباك بين إحدى هذه المجموعات وعصابة صهيونية مسلحة، سقط فيها ثمانية من الجانب العربى (١٧ / ٩ / ١٩٣٤) فأصدر المندوب السامى بلاغًا اعتبر فيه مجموعات الحراسة العربية مشوشة على جهود الإنجليز لمنع الهجرة السرية! وتعهد المندوب السامى بالقيام بهذه المهمة نيابة عن المجموعات العربية! وسرعان ما شكل العمال العرب الفلسطينيون حاميات لمنع الصهاينة من تنفيذ «العمل العربى»، و«احتلال العمل»^(٣٣).

باختصار اتضح أن عام ١٩٣٤ تميّز بهدوء نسبى عن العام الذى سبقه، وكأن سلطات الانتداب نجحت فى احتواء الحركة الوطنية وترجيح كفة كبار الملاك فى قيادتها، ولكن إلى حين.

فى ١٦ / ١٠ / ١٩٣٥ سقط برميل من الأسمنت، وارد ضمن ٧٣ برميلًا من بلجيكا إلى الصهاينة فى تل أبيب، عبر ميناء يافا العربى، فتناثرت منه قطع الأسلحة؛ ما دفع عمال الميناء العرب إلى إعلان الإضراب، فيما عاد الاحتقان الشعبى إلى ما كان عليه فى انتفاضة ١٩٣٣^(٣٤).

وجه الرأس الجديد للحركة الوطنية، مفتى القدس الحاج أمين الحسينى دعوة إلى الأحزاب كى تأتلف، فتشكلت فى ٢١ / ١٠ «لجنة الأحزاب الفلسطينية»، فيما عدا «الاستقلال» الذى كان جمد نشاطه، منذ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٣. وتقدمت اللجنة الوليدة إلى المندوب السامى بمذكرة فى ٢٣ / ١٠ طالبت فيها بمصادرة السلاح المضبوط، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع تهريب السلاح مستقبلًا. وفى ٢٦ / ١٠ أضربت البلاد إضرابًا شاملًا، رغم منع سلطات الانتداب^(٣٥).

هكذا تكون الشروط الموضوعية قد نضجت لإطلاق حركة القسام الثورية:

• فالجماهير الشعبية فى ذروة استعدادها للتضحية فى سبيل وطنها، وفى وجه عدوها

المزدوج، البريطاني - الصهيوني. بعد أن سامت تلك الجماهير من تردد قيادة الحركة الوطنية، التي توزعت إلى تيارين، مثل أولهما كبار الملاك (أصحاب المصالح الحقيقية)، وهو تيار مهاود للإنجليز، أما التيار الأخير فثوري محدود، وصل أقصاه بالمظاهرات الصدامية ودعوات مقاطعة حفلات الانتداب. وقد جاء حادث ميناء يافا ليصب المزيد من الزيت على الاحتقان الشعبي العربي الفلسطيني.

• والصهيونية مرتبكة، منقسمة على نفسها، بعد انشقاق فلاديمير جابوتنسكى على الحركة الصهيونية (١٩٣١)، التي اتهمها بالتباطؤ في تنفيذ المشروع الصهيوني. ووصل الأمر بقيادة الحركة الصهيونية إلى أن قتلت الرجل الثاني فيها، حاييم أورلوزوروف (١٩٣٣)، لمجرد أنه نادى بعدم إقامة المشروع الصهيوني إلا عبر التفاهم مع الشعب العربي الفلسطيني.

• والانتداب البريطاني بدا عاجزاً عن إدارة البلاد بالأساليب التقليدية، وقد فاجأته حركة الجماهير العربية الفلسطينية بقوتها، واندفاعها، في وقت فاقم غزو القوات الإيطالية للحبشة صيف ١٩٣٥ من مأزق الانتداب في فلسطين.

• أما الشرط الذاتي فكان في مستوى يؤهل القسام لتفجير حركته الثورية؛ بعد أن نجح في تجنيد نحو ٢٠٠ عضو، عبأهم معنوياً، ودرّبهم على السلاح، فيما توفر لدى القسام ما يربو على ١٠٠ بندقية، والكثير من الذخيرة. لذا اجتمعت قيادة حركة القسام في ١٢ / ١١ / ١٩٣٥، وقررت الخروج بنحو عشرين رجلاً إلى أحراش يعبد، حيث المنطقة الوعرة، وقبضة أمن الانتداب المتراخية، وجماهير الفلاحين المحترقة، بما يزيد على غيرها من الطبقات والفئات الاجتماعية.

هوامش الفصل الثاني

(١) انظر:

- كامل محمود خلة، الانتداب البريطاني وفلسطين ١٩٢٢-١٩٣٩، ط٢، طرابلس - ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٢، ص ٢٠٠-٣٠٣.
- عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٧ إلى ١٩٣٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤، ص ٣٥-٣٧.

(٢) انظر:

- عبد القادر ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨، ط١، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥، ص ٣٣-٣٨.
- غنيم، مصدر سبق ذكره، ص ٣١-٣٤، ٦٢، ١٥٦-١٦٠.
- خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢-٢١٩.
- (٣) المصدر نفسه، ص ١٢٩-١٣١، ١٥٣-١٧١.
- (٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٤-٢٦٢.
- (٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٦-٢٦٢.
- (٦) غنيم، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦-٩٨.
- (٧) ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣.
- (٨) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الثالث، صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٥١، ص ٩٥-٦٠.

(٩) لمزيد من التفاصيل حول هذه الهيئة، يمكن الرجوع إلى:

- خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥١-٤٦٠.
- ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٩١-١١٢.
- غنيم، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥-١٧٨.

(١٠) للمزيد عن عصابة «الكف الأخضر» يمكن الرجوع إلى:

- عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط ١، بيروت، مؤسسة الدراسات العربية ١٩٧٠، ص ٢٥٢-٢٥٤.
- (١١) صبحى ياسين، الثورة العربية الكبرى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٧، ص ٣٥.
- (١٢) أبو إبراهيم الكبير، في: الثورة الفلسطينية، دمشق، العدد التاسع عشر، ١٥/٩/١٩٦٩.
- (١٣) للمزيد من التفاصيل، يمكن العودة إلى:
- خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٢.
- عبد القادر ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦، ١٢٢.
- نبيل بدران، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، الجزء الأول، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٩، ص ٣٠٤-٣٠٥.
- (١٤) عبد القادر ياسين، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨-١٩٤٨، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٠، ص ١٢٦-١٢٧.
- (١٥) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦٢-٧٦٥.
- (١٦) وليم فهمي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٤، ص ٣٦-٣٧.
- (١٧) المصدر نفسه، ص ٥٤.
- (١٨) عبد الوهاب الكيالي (إعداد)، وثائق المقاومة العربية الفلسطينية ضد الاحتلال والصهيونية (١٩١٨-١٩٣٩)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨، ص ٣٠٥-٣١٧.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ٣٢٠-٣٢٨.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٢٨-٣٣٢.
- (٢١) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٧-٥٤٨.
- (٢٢) انظر:
- المصدر نفسه، ص ٥٣٣-٥٣٤.
- المقاومة الفلسطينية الواقع والتوقعات، بيروت، دار الطليعة، كتاب خاص عن مجلة «دراسات عربية»، يوليو / تموز ١٩٧١. (انظر: فلاديمير لوتسكى، الإمبريالية الإنجليزية وثورة تشرين الأول ١٩٣٣ في فلسطين، ترجمة رياض يونس، ص ٢٧-٣٠).
- (٢٣) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٦.
- (٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٣٧.
- (٢٥) انظر:
- المصدر نفسه، ص ٥٤١.
- غنيم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٧.

(٢٦) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤١.

(٢٧) انظر:

- المصدر نفسه، ص ٥٤١-٤٤٢.

- غنيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٠-٢٦٢.

(٢٨) انظر:

- المصدر نفسه، ص ٢٥٣، ٢٦٠-٢٦١.

- خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٢-٥٤٣.

(٢٩) انظر:

- المصدر نفسه، ص ٥٤٤.

- غنيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٢.

(٣٠) حول ملابسات تشكيل «عصابة أبو جلدة»، وأعمالها، ومصيرها، يمكن الرجوع إلى:

- خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٥-٤٤٧.

- هارون هاشم رشيد، أبو جلدة والعريظ ياما كسروا برانيط، ط ١، عمان، دار مجدلاوى، ٢٠٠٦.

- د.ر. فوبليكوف، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، م ١، موسكو، دار التقدم، ١٩٧٥، ص ٢٢٣.

- نظام عزت العباسي، السياسة الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية، إربد، دار هشام للنشر والتوزيع، ١٩٨٤، ص ١١١-١١٥.

(٣١) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٧.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٥٤٨-٥٤٩.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٥٥٠-٥٥١.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٥٧٨-٥٧٩.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٥٧٩-٥٨٠.